

مواجهة خطر الزيادة السكانية

٦ مارس ٢٠٢٢

يعد خطر الزيادة السكانية العشوائية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الدولة في المرحلة الحالية، وهو ما تشير إليه خطابات وتحركات الرئيس عبدالفتاح السيسي ورئيس الحكومة د. مصطفى مدبولي والوزراء والمسؤولين في المواقع المختلفة، لأن حل مشكلات النمو السكاني غير المخطط يتطلب وقتا وجهدا بتنفيذ العديد من المشروعات، وتغييرا في ثقافة الإنجاب لدى شريحة واسعة من المصريين.

وقد عبر عن هذا المعنى الرئيس السيسي خلال افتتاحه عددا من المشروعات القومية بقطاعي الإسكان والطرق بمدينة السادس من أكتوبر بمحافظة الجيزة يوم الأربعاء الماضي، حينما قال إن تنفيذ تلك المشروعات يسهم في حل مشكلات النمو السكاني في المناطق المكتظة بالسكان. وجاء ذلك بعد إطلاق المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية صباح يوم ٢٨ فبراير الماضي، والذي يهدف إلى ضبط معدلات النمو السكاني المتسارعة والمتزايدة، حيث تستقبل مصر ٢.٥ مليون مولود سنويا، مما يمثل ضغطا على قطاعات التعليم والصحة والإسكان وغيرها.

ووفقا لما تشير إليه بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد بلغت الزيادة السكانية خلال العقدين الماضيين، ٤٥ مليون نسمة، ليصل عدد السكان في الداخل إلى ١٠٣ ملايين نسمة، لتحقيق بذلك زيادة سكانية قدرها مليون نسمة خلال ٢٣٢ يوما فقط، غير أن هناك تحولا في إستراتيجية الدولة تجاه التعامل مع ملف النمو السكاني، وهو التركيز على بعد الترغيب لا الترهيب في إجراءات المواجهة، مثل دعم المرأة المتعلمة التي تتزوج في السن القانونية، وتتجب أطفالا أقل يذهبون للتعليم، حيث يتم استهداف السيدات من سن ١٨ إلى ٤٥ سنة، والشباب الذكور والإناث، وطلبة الجامعات والمدارس من المقبلين على الزواج، بالإضافة إلى التجمعات الريفية والمحافظات التي بها عدد أكبر في متوسطات الإنجاب. علاوة على ذلك، قدمت الدولة برنامجا محكما للصحة الإنجابية للاطمئنان على الحالة الصحية قبل الإقدام على الزواج، كما أن المجلس القومي للمرأة طرح مبادرة في الآونة الأخيرة تتعلق بتدريب عشرة آلاف قيادة دينية في كل المحافظات المصرية للتوعية المجتمعية، بشكل عام والنسائية بوجه خاص، بمخاطر الزيادة السكانية المنفلتة.

وهذه المبادرة تمثل حصيلة تعاون الحكومة وقوى المجتمع، وتحتاج المرحلة المقبلة إلى المزيد من المبادرات والأفكار التي من شأنها مواجهة خطر الزيادة السكانية.